مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: أثر العقوبات الدولية على قطاعي النفط والغاز الروسيين
اسم الكاتب: أ.م.د. نسرين فالح حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7893
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 11:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i33.258

TJFPS
ISSUE 33

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic
Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

أثر العقوبات الدولية على قطاعي النفط والغاز الروسيين

The impact of international sanctions on the Russian oil and gas sectors

Nisreen falih hassan [a]
University of wasit -College of Administration and Economic [a]

أ.م.د. نسرين فالح حسن [a] *
جامعة واسط/ كلية الادارة والاقتصاد [a]

Article info.

Article history:
- Received 28 Sep. 2023
-Received in revised form 07 Oct. 2023
- Final Proofreading 02 Nov. 2023
- Accepted 16 Nov. 2023
- Available online 31 Dec. 2023

Keywords:
- Russian sanctions
- Russian-Ukrainian war
- Russian economy

©2023. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: An economy the size of Russia has never been placed under such a wide range of economic sanctions as those now imposed as a result of its invasion of Ukraine, As a result, exports from countries imposing sanctions on Russia declined by (60%) of their export rate in the second half of 2021.

The unequal dependence between Russia and Europe shows the extent to which Russia is affected by sanctions, Russian exports to Europe constitute about (83%) of Russia&39;s total exports, while Europe depends on Russia for only (46%) of its gas imports, On the other hand,Russia will lose the possibility of exploiting the infrastructure on which it spent a lot of money to transport gas to Europe from its pipelines connecting its western and northern fields, Russia must now abandon these pipelines and rely on the (Power of Siberia 1) transmission line,which delivers gas to China, but it has a capacity of only (38) billion cubic meters, and It only reaches limited fields (Kovykta and Chayanda)

*Corresponding Author: Nisreen falih hassan,E-Mail: ph.d.nis@gmail.com,Tel: +9647715085736 ,
Affiliation: University of wasit/ College of Administration and Economics.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 28 أيلول2023
-الاستلام بعد التنقيح 7 تشرين الأول 2023
- التدقيق اللغوي 02 تشرين الثاني 2023
- القبول: 16 تشرين الثاني 2023
- النشر المباشر: 31 كانون الأول 2023

الكلمات المفتاحية :
- العقوبات الروسية
- الحرب الروسية – الاوكرانية
- الاقتصاد الروسي

الخلاصة : على الرغم لم يتم وضع اقتصاد بحجم الاقتصاد الروسي تحت مجموعة واسعة من العقوبات الاقتصادية مثل تلك المفروضة الآن نتيجة غزوها لأوكراني، ونتيجة لذلك تراجعت صادرات الدول التي تفرض عقوبات على روسيا بنسبة (60%) عن معدل صادراتها في النصف الثاني من عام 2021.

ويبين الاعتماد غير المتكافئ بين روسيا واوروبا مدى تأثر روسيا بالعقوبات، فتشكل الصادرات الروسية إلى اوروبا حوالي (83%) من صادرات روسيا الكلية، بينما تعتمد أووربا بـ (46%) فقط من وارداتها من الغاز على روسيا، ومن جانب آخر، فإن روسيا ستفقد إمكانية استغلال البنى التحتية التي أنفقت عليها اموال كثيرة لنقل الغاز إلى أوربا من أنابيبها الواصلة بحقولها الغربية والشمالية، ويتوجب على روسيا الآن ترك هذه الانابيب، والاعتماد على خط نقل (Power of Siberia 1) الذي يوصل الغاز إلى الصين، ولكنه ذا قدرة (38) مليار م3 فقط، ولا يصل إلا إلى حقول محدودة هي (Kovykta و Chayanda).

المقدمة :

بدأت روسيا غزوها لأوكرانيا في 24 شباط فبراير بعد أن اعترفت باستقلال إقليمي "دونيتسك ولوهانسك" في الحادي والعشرين من الشهر نفسه، الأمر الذي جوبه باستنكار شديد من الولايات المتحدة والدول الأوربية كونه اعتداء على أراضي اوربية، وعلى دولة كانت تُعد نفسها للانضمام لحلف شمال الأطلسي. ولتفادي المواجهة العسكرية مع روسيا، لم يكن أمام هذا التحالف سوى سلاح العقوبات من جهة، ومساندة أوكرانيا مالياً وعسكرياً من جهة اخرى.

تتجه أغلب الدراسات إلى دراسة انعكاسات هذه العقوبات على دول العالم بصورة عامة وعلى أوربا بصورة خاصة، أي مناقشة إمكانية تحمل دول العالم تراجع المعروض من النفط والغاز والمواد الغذائية والتضخم الناجم عن هذه الأزمة، وأغلب هذه الدراسات تسلم بإمكانية تجاوز روسيا لهذه العقوبات سيّما بعد أن عاد سعر الروبل إلى ما كان عليه قبل الغزو.

أهمية البحث: يكتسب البحث أهميته من تسليطه الضوء على أثر العقوبات الاقتصادية على الاقتصاديات الكبيرة مثل الاقتصاد الروسي، وما أثر التشابك الاقتصادي الذي تنخرط فيه أغلب اقتصاديات العالم على قدرتها لمواجهة مثل هذه العقوبات.

إشكالية البحث: يحاول البحث الإجابة عن تساؤل رئيس هو ما هي الآثار السلبية التي ستواجه الاقتصاد الروسي في مجال الطاقة ولاسيّما النفط والغاز كونهما السلعتين الرئيستين التين يعتمد عليهما الاقتصاد الروسي في علاقاته الخارجية، وللإجابة عن هذا التساؤل لابد بدايةً معرفة طبيعة العقوبات المفروضة على روسيا، وهل يعاني الاقتصاد الروسي من نقاط ضعف يجعله عرضة للتأثر بالعقوبات؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من افتراض أن الاقتصاد الروسي يعتمد بشكل كبير على علاقته التجارية الخارجية مع دول العالم ولاسيّما أوربا، ومن ثم فإن العقوبات ستضر بالاقتصاد الروسي أكثر مما تتضرر منها الدول الأوربية التي يمكنها تنويع مصادرها من موارد الطاقة، بينما لا تستطيع روسيا لأسباب اقتصادية ولوجستية إيجاد أسواق كافية لسلعها.

المبحث الأول: العقوبات الدولية المفروضة على روسيا

أولاً: مفهوم العقوبات

تُعد العقوبات الاقتصادية من أدوات السياسة الخارجية التي استخدمت على نطاق واسع عبر التاريخ، حيث كانت تستخدم لتنفيذ حصار وإغلاق الطرق التجارية لإجبار الخصم على الإذعان لمطالب الدولة التي تنفذ هذا الحصار من خلال إضعاف فعالية الدولة العسكرية والاقتصادية بهدف تحقيق انتصارٍ ما كان يتحقق بالقوة ، وتعددت المصطلحات بهذا الموضوع فقد اسماها بعض الكتاب والباحثين بأنها المقاطعة الاقتصادية والبعض الأخر يسميها الحظر الاقتصادي، وايضاً سميت بالعدوان الاقتصادي والفريق الاخر اسماها العقوبات الاقتصادية كونها تحمل المشروعية ومعنى العقاب ، [1] تعرف العقوبات الدولية بأنها الإجراءات التي تعتمها مجموعة من الدول لإجبار دولة تخالف القانون الدولي لإجابها على التخلي عن هذا الانتهاك، أما من جهة الدولة المستهدفة بالعقوبات فتعرف بأنها القيود التي تحد من حرية الأفراد أو الدول[2]،

(1) Tawfeeq, S. N., Hammed, K. N., & Saadoun, J. K. (2022). The role of US financial institutions in the international economic sanctions mechanism. *Tikrit Journal For Political Science*, *4*(26), 122-123.

(2) عدنان طه الدوري وعبد الأمير عبد العظيم، القانون الدولي العام : الأحكام المنظمة للعلاقات الدولية وقت السلم والحرب، منشورات الجامعة المفتوحة، 1994.

أو أنها تلك التدابير الوقائية التقييدية، مثل تجميد أو حضر الأصول، أو حظر الاستثمار أو السفر، أو العقوبات المالية، أو حظر الأسلحة أو الحظر التجاري، وتكون على ثلاث أنواع[1]:

العقوبات الصريح: ويذكر فيها الموضوع والبلد.

العقوبات الضمنية: ولا يذكر فيها الفرد أو الشركة، ولكنها تمتد لتشمل شركات وأفراد بسبب صلاتها بكيانات أو دول يشملها بيان معين بالعقوبات.

العقوبات القطاعية: وهي العقوبات التي تطبق على بلد أو كيان أو فرد أو منظمة بشكل مستقل.

وعلى الرغم من أن الجهة المناط بها فرض العقوبات هو مجلس الأمن وفق المادة 41 من الفصل السابع من الميثاق لكون الهدف منها هو إرغام دولة على الامتثال إلى القانون الدولي أو منعها من العمل بما يهدد الأمن والسلم الدوليين[2]، إلا أنه من المعروف أن مجلس الأمن كثيراً ما يعجز عن اتخاذ قرارات عقابية بسبب حق النقض (الفيتو) الذي تتمتع به خمس دول دائمة العضوية، لذلك فإن الكثير من العقوبات الدولية باتت تفرض من دولة أو مجموعة دول خارج إطار المنظمات الدولية

إن تغير طبيعة الاقتصاد العالمي وتشابكه ولاسيّما في القرن الحادي والعشرين جعل سلاح العقوبات أكثر إيلاماً لأي اقتصاد في العالم، ولكنها في الوقت نفسه تجنب الأطراف المتنازعة مخاطر الانخراط في حرب عسكرية، لذلك فإن فرض العقوبات ضد الاقتصاديات ولاسيّما الكبيرة تكون عالية التكاليف على الجميع، ولكنها تضاعف من قدرة الدول على تحقيق الانتقام الاقتصادي والتكنولوجي منها.

ثانياً: طبيعة العقوبات المفروضة على روسيا

منذ ثلاثينيات القرن الماضي (الحرب العالمية الثانية)، لم يتم وضع اقتصاد بحجم الاقتصاد الروسي تحت مجموعة واسعة من العقوبات الاقتصادية مثل تلك المفروضة الآن ردًا على غزوها لأوكراني، وخلافاً لطبيعة العقوبات التي فرضت على إيطاليا واليابان في حينها، فإن روسيا اليوم تُعد مُصدرًا رئيسيًا للنفط والحبوب والسلع الأساسية الأخرى، كما أن الاقتصاد العالمي أكثر اندماجاً وتكاملاً مما كان، لذلك فإن لهذه العقوبات آثار اقتصادية عالمية أكبر بكثير من أي شيء نشهده من قبل، وبإلقاء نظرة على القرن الماضي

[1] Nicholas Mulder, THE SANCTIONS WEAPON: Economic sanctions deliver bigger global shocks than ever before and are easier to evade, IMF, finance & Development, June 2022, p20

[2] الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، https://www.un.org

من التاريخ الاقتصادي ومقارنة العقوبات المزامنة للحرب الباردة يتضح لنا حجم العقوبات ضد روسيا الان، إذ فرضت عقوبات قوية ضد انظمة عديدة مثل عقوبات الأمم المتحدة والدول الغربية ضد روديسيا (زيمبابوي حاليًا)، وجنوب إفريقيا في عهد الفصل العنصري، أو العقوبات الأمريكية على كوبا وإيران، واستهدفتها بعقوبات أكثر صرامة من تلك التي تستهدف روسيا، خاصة تلك المتعلقة بإيران وكوريا الشمالية وفنزويلا، ولكن وزن هذه الدول أقل بكثير في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية من روسيا.

اتخذت الدول الغربية المتمثلة في المجلس الاوربي ومجموعة السبع الكبرى (G–7) والقمة الأوربية مجموعة من العقوبات على موارد الطاقة الروسية لإضعاف الأخيرة وتحجيم قدرتها على الاستمرار في حربها ضد أوكرانيا.. التزمت من خلالها أغلب الدول بالعمل على التخلص التدريجي من الاعتماد على النفط والغاز الروسيين في أسواقها المحلية، ومواءمة ذلك مع توسيع العقوبات المستهدفة لتقييد وصول روسيا إلى المدخلات والخدمات والتقنيات الصناعية الرئيسية التي تنتجها اقتصاداتها، لا سيما تلك التي تدعم القاعدة الصناعية الروسية والقدرة التكنولوجية سواء المستخدمة في السلاح أو في شركات التنقيب والاستخراج للنفط والغاز [1].

يمكن تصنيف العقوبات المفروضة على روسيا إلى خمس فئات[2]:

1. تلك المفروضة على ثروة الأفراد مثل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والطبقة الأوليغارشية الحاكمة المقربة منه.
2. العقوبات المالية، والتي تتراوح من طرد العديد من البنوك الروسية من نظام الرسائل بين البنوك SWIFT إلى تجميد أصول بنك روسيا الموجودة في المراكز المالية في الغرب.
3. العقوبات المتعلقة بالسفر، مثل إغلاق المجال الجوي الأوروبي أمام شركات الطيران الروسية
4. العقوبات المتعلقة بالقيود المفروضة على الصادرات إلى روسيا، وخاصة التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج (المدنية والعسكرية)
5. عقوبات تتعلق بتقييد أو حظر الواردات من روسيا، مثل قرار الولايات المتحدة بحظر النفط والغاز الروسي.

---

(1) European parliament (IN-Depth analysis), Economic repercussions of Russia's war on Ukraine – Weekly Digest journal, Economic Governance Support Unit (EGOV) Directorate-General for Internal Policies, PE 699.544 - 1 July 2022, p1-2.

(2) Miguel Otero Iglesias, Can the Russian economy withstand the sanctions?, Elcano Royal Institute, 7 April 2022, p1.

ثالثاً: مواجهة عقبات فرض العقوبات

تعد العقوبات الخاصة بموارد الطاقة ولاسيّما الغاز والنفط الأكثر تأثيراً على روسيا من جهة، وعلى دول العالم من جهة أخرى، لذلك عملت الدول السبع الكبرى على تطوير حلول النقص من الهيدروكربونات الناتج عن خفض الإيرادات من روسيا، والعمل على دعم الاستقرار في سوق الطاقة العالمي، مع تقليل الآثار الاقتصادية السلبية، ويتحقق ذلك من خلال العمل على ما يأتي[1]:

1. التنسيق لتنويع مصادر إمدادات الطاقة.
2. من خلال التنسيق بين مجموعة السبع والوكالة الدولية للطاقة (IEA) اتخاذ تدابير إضافية للحد من ارتفاع الأسعار ومنع المزيد من التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى العالمي.
3. تقديم دعماً مالياً قصير الأجل للفئات الأكثر ضعفاً والشركات والصناعيين لدعم القدرة على تحمل التكاليف.
4. تقديم المساعدة إلى البلدان النامية المتضررة من التضخم العالمي ولاسيّما لأسعار الغذاء، وتكثيف الخطوات لدعم استقرار سوق الطاقة العالمية، من خلال الاتفاق مع الشركاء الدوليين على زيادة إنتاج موارد الطاقة على المدى القصير، والاستخدام الأمثل لاحتياطيات الطاقة.

رابعاً: موقف الدول الرافضة للعقوبات

إن ما يزيد الأمر تعقيداً على روسيا أن الكثير من الأدلة تشير إلى حصول انخفاض كبير في صادرات الدول إلى روسيا ليس فقط تلك الغربية المتحالفة، وإنما أيضًا من الدول التي رفضت تبني العقوبات، ولاسيّما الصين، إذ تراجعت صادرات الدول التي تفرض عقوبات على روسيا بنسبة 60% عن معدل صادراتها في النصف الثاني من عام 2021، ومن الغريب أن الدول التي لا تفرض عقوبات قد خفضت أيضاً صادرات وبنسبة 40%، مما أدى إلى تفاقم المشكلة أمام روسيا، إذ تشكل الصين إلى حد بعيد أهم مصدر محتمل لتعويض روسيا ما ستفتقده جراء العقوبات، إذ زودت روسيا بربع وارداتها في عام 2021 – أكثر من أي دولة أخرى – وبصادرات بلغت 73 مليار دولار، لكن المصدرين الصينيين يخشون من مخاطر انتهاك ضوابط التصدير والعقوبات المفروضة بموجب قوانين مراقبة الصادرات الأمريكية، والتي يمكن أن تعاقب الشركات الصينية التي تنتهك الحظر المفروض على البضائع الحساسة المباعة لروسيا،

[1] European Council, European Council meeting (23 and 24 June 2022), Brussels, 24 June 2022, EUCO 24/22-G7 Germany 2022, G7 Leaders Communiqué, Elmau, 28 June 2022.

فتعاقب بالحرمان من إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والسلع الغربية، ونتيجة لذلك، تراجعت صادراتها إلى روسيا في النصف الأول من عام 2022 بنسبة 38% مقارنة بالنصف الثاني من عام 2021، ومع ذلك ، لم توقف الصين (حكومةً وليس شركات) التجارة مع روسيا حيث ارتفعت وارداتها إلى مستويات قياسية ما حافظ على الاقتصاد الروسي من الانهيار، بل وتعافت عملتها، ومن المعروف أن هدف العقوبات إلى جعل الصين والدول الأخرى التي ترغب في إنقاذ روسيا تجد صعوبة في القيام بذلك، وأن ومن الحكمة عدم المحاولة[1].

المبحث الثاني: انعكاسات العقوبات الدولية على الاقتصاد الروسي

احتل الاقتصاد الروسي المرتبة الحادية عشر عالمياً عام 2020، إذ وصل ناتجه المحلي الإجمالي إلى 1.48 ترليون دولار، ولم يكن الوصول إلى هذه المكانة سهلاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومعاناة الاقتصاد من الانكماش لعقد التسعينيات، إلا أنه بدا ومنذ عام 1998 بالنمو المضطرد وضمن الاقتصادي (Jim O'Neill) عام 2001 روسيا ضمن الاقتصاديات الناشئة التي يتوقع أن تهيمن على الاقتصاد العالمي ضمن مجموعة (BRIC) التي تضم معها الصين والبرازيل والهند، وفعلاً نما الاقتصاد الروسي في الأعوام العشر (2002–2012) بمعدل يقارب 4% سنوياً[2]، إلا أن هذا الاقتصاد لازال يعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية يجعله عرضة للتأثر بالحرب الاقتصادية التي يمكن أن تشن عليه ولاسيّما من الدول الأكثر تقدماً في العالم.

أولاً: الاعتماد على صادرات الوقود الأحفوري

تعتمد الميزانية الفيدرالية الروسية على إيرادات النفط والغاز بشكل كبير، ويزداد الاعتماد كلما زادت أسعار الوقود عالمياً، فخلال فترة الطفرة النفطية 2010–2014، بلغت الإيرادات السنوية من مبيعات النفط والغاز 9٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة لا تبدوا كبيرة للوهلة الأولى، ولا تجعل روسيا من بين

(1) Martin Chorzempa, Export controls against Russia are working—with the help of China, peterson institute for international economics, June 27, 2022, https://www.piie.com

(2) Ben Mcclure, Why Investing in Russia Is Risky Business, investopedia, Reviewed by: JULIUS MANSA, 1 August 2022, https://www.investopedia.com/

الدول الريعية التي يعد النفط والغاز يشكل نسبة كبيرة (40% فما فوق)• كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والعراق التي يصل فيها إيرادات صادرات الطاقة 80% من إيرادات الموازنة[1]، ولكن ما يجعل روسيا تقترب كثيراً من الدول الريعية هو اعتمادها على ضرائب القطاع النفطي سواء من الأفراد أو من الشركات من جهة، وعلى عائدات الضرائب غير النفطية التي تعتمد على صادرات الطاقة أيضًا، إذا أخذناها بالقيمة الاسمية ، فإن أرقام الميزانية تخفي أيضًا حقيقة أن إمدادات الغاز المحلي مدعومة بشكل متبادل في الاقتصاد الروسي من خلال عائدات صادرات الغاز[2].

وما يدل على ذلك ما أدى له انخفاض أسعار النفط عام 2014 من أثر سلبي شديد على عائدات الضرائب الفيدرالية، إذ انخفضت الإيرادات بأكثر من الثلث حتى عام 2016 أي حوالي 5.6% من الـGDP، مما أدى إلى عجز في الميزانية الفيدرالية بنسبة 3.4% من الـGDP، وعندما ارتفع متوسط سعر النفط من 41.9 عام 2016 دولارًا إلى53.3 دولار عام 2017 انخفض العجز إلى 1.4 في المائة من الـGDP[3]، وكما مبين في الشكل (1)، ووفقًا لتقديرات وكالة فيتش (Fitch) للتصنيف الائتماني، كانت روسيا بحاجة إلى متوسط سعر للنفط يبلغ 72 دولارًا للبرميل في عام 2017 للتغلب على عجز الموازنة[4].

• العتبة التي تجعل الدولة ريعية المستخدمة في الأدبيات الاقتصادية هي أن تشكل عائدات النفط والغاز (40%) فما فوق من إجمالي الإيرادات العامة، يُنظر:

Giacomo Luciani, "Allocation vs. Production States. A Theoretical Framework", in The Arab State, (Berkeley, 1990), p 70.

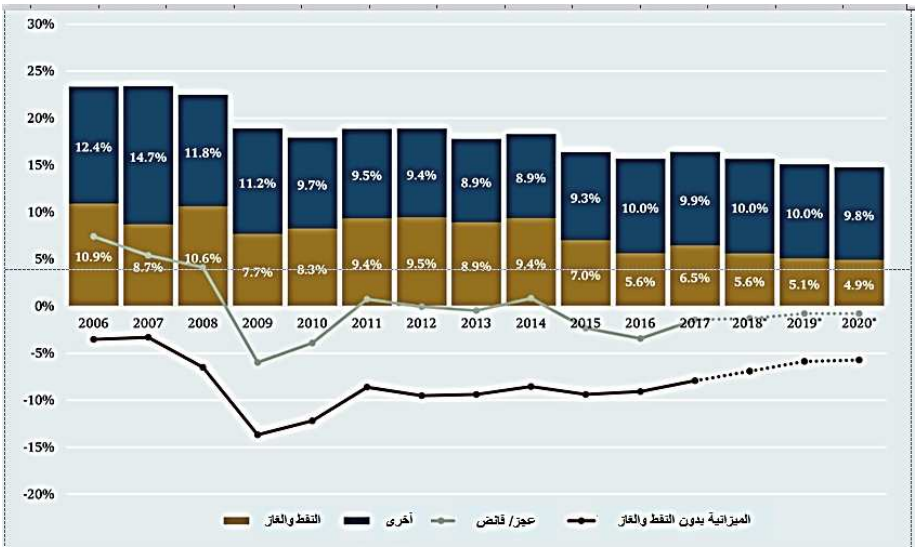
(1) IMF, Revenue Administration. Administering Revenues from Natural Resources – A Short Primer (Washington, D.C., July 2014), 4

(2) Stefan Wagstyl, Russia: Riding with the Rentiers, Financial Times, 8 July 2011, https://www.ft.com

(3)Minfin Rossii, O srednej cene nefti marki Urals po itogam janvarja – dekabrja 2017 goda [on the average price of Urals oil from January–December 2017], 14 Febru- ary 2018, https://www.minfin.ru

(4) Fitch Ratings, Claudia Carpenter, Fitch's 2017 Oil Break Even, Bloomberg, 6 April 2017, https://www.bloomberg.com

الشكل (1): الميزانية الفدرالية الروسية (إيرادات ونفقات والعجز او الفائض) مع إيرادات النفط والغاز ومن دونها (نسبة من الـGDP) للمدة 2006-2020



Source: Anis Kluge, Mounting Pressure on Russia's Government Budget: Financial and Political Risks of Stagnation, German Institute for International and Security Affairs,Berlin, February 2019, p8.

ثانياً: هروب رؤوس الأموال

تعود جذور مشكلة هروب رؤوس الأموال من روسيا إلى مشكلات هيكلية عديدة على الرغم من تحقيق الاستثمارات عوائد مرتفعة، إذ تغادر روسيا رؤوس أموال كبيرة ويتم استثمار القليل جدًا في روسيا، إذ تواجه الشركات الخاصة في العديد من القطاعات صعوبات كبيرة بسبب فقدان الحماية الموثوقة لحقوق الملكية[1]، وهيمنة الدولة على الشركات الكبرى والتي زادت حصتها في الاقتصاد الروسي أكثر في الآونة الأخيرة، على الرغم من أنها أقل كفاءة من الشركات الخاصة[2]، ففي عام 2008، داهمت الشرطة مكتب شركة بريتيش بتروليوم فرع موسكو (BP's Moscow) في محاولة لإقناع المساهمين ببيع حصصهم في مشروع مشترك بين عملاق النفط البريطاني ومنتج النفط الروسي (TNK)، في غضون ذلك، أعلنت شركات كبرى متعددة الجنسيات مثل (Ikea) و(McDonald's) و(Starbucks) عن وقف العمليات والاستثمارات

(1) Anis Kluge, Mounting Pressure on Russia's Government Budget: Financial and Political Risks of Stagnation, German Institute for International and Security Affairs, Berlin, February 2019, p9.
(2) Alexander Abramov, Alexander Radygin and Maria Chernova, State-Owned Enterprises in the Russian Market. Ownership Structure and their Role in the Economy, Russian Journal of Economics 3, no. 1 (2017): 1–23

الروسية[1]. وعلى الرغم من أن روسيا هي اكبر دولة في العالم من حيث المساحة، وهي تاسع دولة في العالم من حيث عدد السكان البالغ 146 مليون نسمة[2]، إلا أن معدل دخل الفرد عام 2020 بلغ 10127 دولار سنوياً، أي أنه أقل من بعض دول الاتحاد السوفيتي السابق مثل لاتيفيا وليتوانيا واستونيا[3]، أي لا توجد قدرة شرائية كبيرة في السوق الروسية.

كما أن سمعة روسيا عند المستثمرين بأنها اقتصادها حكراً على طبقة حاكمة متنفذة ما يقلل من ثقة المستثمرين في الاستثمار، ولعل شركة (Yukos) نموذجاً لتعسف الدولة مع المستثمرين، فبعد أن كانت من أكبر الشركات النفطية في روسيا حتى عام 2003، تسبب الخلاف بين الرئيس التنفيذي لها (Khodorkovsky) والرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) إلى إلقاء القبض على الأول بتهم الاحتيال والتهرب الضريبي وحكم عليه بالسجن 14 سنة، فأجبرت الشركة على الإفلاس وبيعت بثمن بخس[4].

إن اعتماد الاقتصاد الروسي على الموارد الطبيعية بشكل كبير يجعل اقتصادها عرضة لتقلبات الاسعار وعوامل أخرى سياسية (ذلك لأن أغلب صادراتها من النفط والغاز تذهب لأوروبا فيكون للعلاقات السياسية أثر في إنعاش أو انكماش الصادرات حسب تحسن أو تدهور تلك العلاقة)، الأمر الذي يدفع المستثمرين للإحجام عن التوافد إلى الداخل الروسي خوفاً من عقوبات قد تعرض كما حصل عام 2014 عندما ضمت روسيا جزيرة القرم[5].

أما الفساد الإداري والمالي المنظم، فهو أهم ما يتسبب بهروب رؤوس الأموال من أي اقتصاد في العالم، إذ ينتشر الفساد على مستويات عالية في الهيكل التنظيمي الإداري في روسيا كما يشير (تقرير الأعمال في روسيا) الذي تعده (بوابة المخاطر والالتزام) (the Risk and Compliance Portal)[6].

وغالباً ما يواجه المستثمرون بتحديات ناجمة عن البيروقراطية الروسية، كما تتمتع الحكومة الروسية أيضًا بسجل من الضغط على شركات الطاقة الأجنبية لتعزيز سيطرتها على أكبر وأهم احتياطيات الهيدروكربونات في البلاد[1].

---

(1) The Guardian, Police raid offices of BP's Russian joint venture, https://www.thegurardian.com
(2) Worldometer. "Countries in the world by population (2021), https://www.worldometers.info/
(3) The World Bank. "GDP per capita (current US$), https://www. Data.worldbank.org
(4) Khodorkovsky, SUMMARY BIOGRAPHY, https://www. Khodorkovsky.com
(5) U.S. Energy Information Administration. Russia: Overview, https://www.eia.gov
(6) Gan Integrity, Russia Corruption Report, https://www.ganintegrity.com

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية الخارجية غير المتكافئة

استهدفت العقوبات الدولية على روسيا بشكل رئيس استنزاف إيراداتها من الصادرات للسلع الأساسية ولاسيّما ما يخص مجال الطاقة، وعلى الرغم من ذكر الكثير من الدراسات والآراء عدم جدوى هذه العقوبات على الاقتصاد الروسي، بل وأن مردها السيء سيعود على الدول الأوربية لعدم قدرتها الاستغناء عن موارد الطاقة الروسية، إلا أن دراسة طبيعة الاقتصاد الروسي وبعض الإحصائيات المتوفرة تؤكد الأثر الكبير لهذه العقوبات على الاقتصاد الروسي خلال الأشهر القليلة التي طبقت فيها العقوبات، ناهيك عن أثرها على المدى الطويل.

ولعل ما دفع الكثير إلى القول بعدم جدوى العقوبات هو ارتفاع مستوى الاسعار الناتجة عن الانتعاش العالمي، ومن ثم زيادة في الإيرادات الروسية عام 2022 والأشهر الأولى للحرب حيث لم تظهر أثر العقوبات، ولأن أسعار المحروقات ارتفعت إلى مستويات قياسية.

وعلى الرغم من حداثة العقوبات، إلا أن تحليل لاقتصاد الكلي ومؤشرات النشاط الاقتصادي الروسي تبين تعرض الاقتصاد الروسي إلى ضغوطات كبيرة نتيجة تضرر الصادرات جراء العقوبات، سواء الغاز أو النفط أو السلع الأخرى، ويعود هذا التأثر إلى الاعتماد الكبير للاقتصاد الروسي على الصادرات من السلع والمواد الخام أكثر من اعتماد الغرب وأوروبا على مصادر الطاقة الروسية، إذ تشكل عائدات هذه الصادرات أكثر من نصف إجمالي ميزانية الحكومة الروسية في معظم السنوات، ولا تشمل هذه العائدات صادرات النفط والغاز، وإنما العائدات غير المباشرة من هذا القطاع مثل الضرائب التي يدفعها العاملون والشركات في القطاع الاستخراجي والصناعات المتعلقة بها[2]، وفي الجانب الآخر، فإن جميع الصادرات الروسية لا تشكل أكثر من 10% من معظم الصادرات الأساسية في العالم كما مبين في الشكل (2)، وعلى الرغم من سوء التوزيع المتمثل باعتماد أوربا على النفط والغاز الروسيين أكثر من مصادر أخرى، إلا أنه ليس بشكل كلي، وهذا ما سمح للعديد من الشركات متعددة الجنسية الانسحاب السلس من شراء الصادرات الروسية لوجود مصادر أخرى، حتى الشركات التي اعتمدت في السابق على بعض السلع الروسية مثل (شركة بوينك) التي

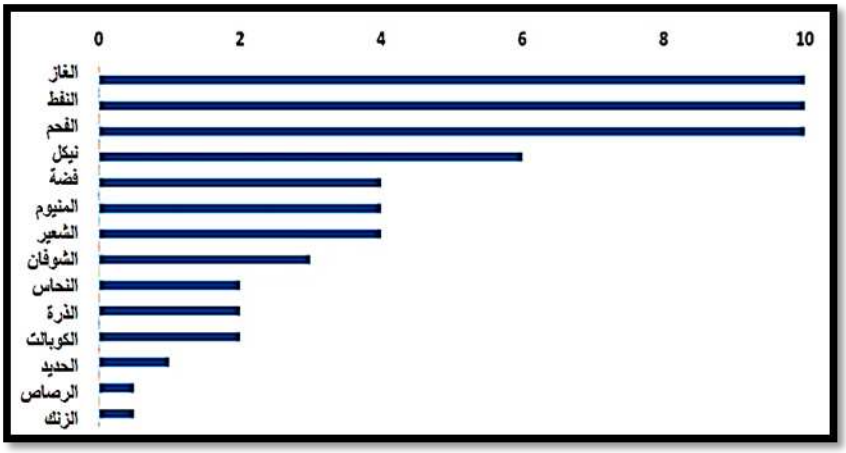
---

(1) Ben Mcclure, op, cit.

(2) Bloomberg News, Russia Hides Budget Spending But Shows How Ruble Hit Oil Revenue, 22 June, 2022, https://www.bloomberg.com/news

كانت تستورد جميع ما تحتاجه من التيتانيوم من روسيا، تمكنت من تعليق وارداتها والعثور على مصادر بديلة[1].

الشكل (2): حصة روسيا من الصادرات السلعية العالمية حسب السلعة



Source: Morgan Stanley & Co. international, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Russia & Mining/ EEMEA: Navigating the Volatility.

وبناءً على ذلك فإن السمة الرئيسة في العلاقات الاقتصادية الروسية الخارجية مع شركائها التجاريين ولاسيّما الدول الأوربية هي علاقات غير متكافئة، وبعبارة أخرة، تحتاج روسيا إلى الاسواق العالمية كمنفذ لصادراتها السلعية أكثر بكثير مما يحتاج العالم إلى الإمدادات السلعية الروسية، وينطبق ذلك ليس على إجمالي السلع الروسية فحسب، وإنما على كل سلعة بشكل منفرد وأهمها الغاز الطبيعي (السلعة الأكثر أهمية)، فعلى الرغم من التداعيات الاقتصادية والسياسية التي ستشهدها اوروبا نتيجة حرمانها من إمدادات الغاز الروسي، إلا أنها بكل الأحوال لن تكون مماثلة للضرر الذي سيلحق بالاقتصاد الروسي[2].

ولعل هذه العلاقة غير المتكافئة قد أثيرت أبان أزمة الطاقة في عام 2008 عند مناقشة الدور الروسي فيها، إذ توقف الباحثون عند عاملين هامين في تحديد طبيعة العلاقات التجارية وأثر حدوث الأزمات وهما حساسية كل طرف لصدمات الأسعار أو العرض والاستراتيجية الشامل لكل طرف لمواجهة الصدمة،

(1) Jeffrey A. Sonnenfeld & others, Business Retreats and Sanctions Are Crippling the Russian Economy, Yale School of Management, August 2022, p12.

(2) Ewa Krukowska, EU Plans Steps to Cushion Impact of Sudden Russian Gas Halt, Bloomberg Middle East Edition, June 2022 https://www.bloomberg.com/news

وتبين أن روسيا تعاني من ضعف استراتيجي قصير وطويل الأجل مقارنة ببقية دول العالم، وأن روسيا بحاجة إلى شركائها التجاريين إلى حدٍ كبير أكثر من حاجة بقية الدول إليها، ولبيان أثر هذه العلاقة على الاقتصاد الروسي لابد من تناول السلع الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الروسي وما لحقها من ضرر في الصادرات نتيجة العقوبات[1].

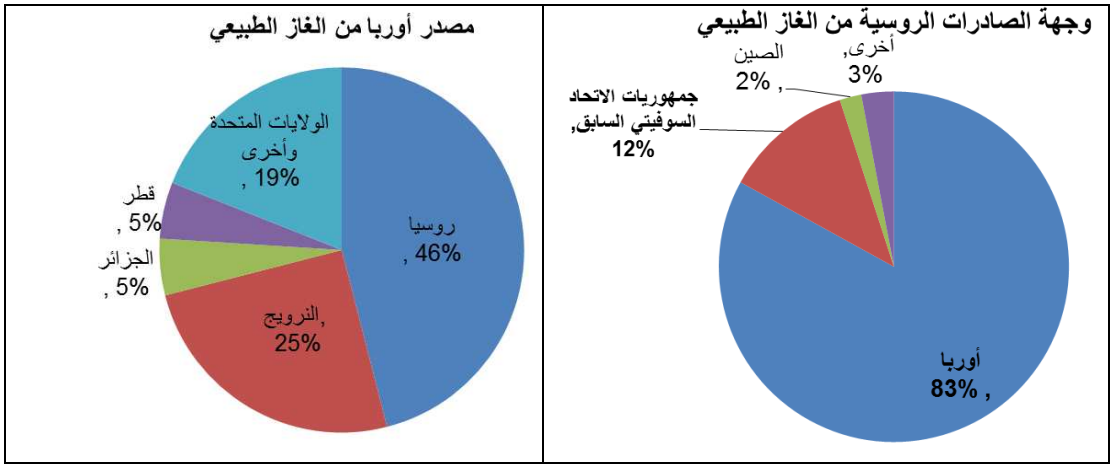
المبحث الثالث: أثر العقوبات الاقتصادية على قطاع الطاقة في روسيا

أولاً: أثر العقوبات على الغاز الطبيعي الروسي

على الرغم من تسبب انقطاع الغاز الطبيعي الروسي عن أوربا بعقد صفقات صعبة ما يسبب زيادة في الأسعار ومن ثم صدمة تضخمية، إلا أنها قادرة على تحمله، في الوقت الذي ستكون معاناة روسيا أكثر من الدول الأوربية، ذلك لأنها تعتمد على أوربا أكثر من اعتماد أوربا عليها، فكما يبين الشكل (3) فإن 83% من صادرات روسيا من الغاز تتوجه إلى أوربا، ما يعني أن استغناء أوربا عن الغاز الروسي سيكون مكلف لروسيا أكثر من الخسارة التي تتكبدها أوربا من حرمانها من 46% من الغاز الوارد إليها، ومن جانب آخر فأن الصين التي تعول عليها روسيا لتكون بديل عن أوربا، فإنها لا تستورد ألا 2% من صادراتها.

(1) Petr Binhack & Lukáš Tichý, Asymmetric interdependence in the Czech–Russian energy relations, Energy Policy journal, NO: 45, June 2012 , p54.

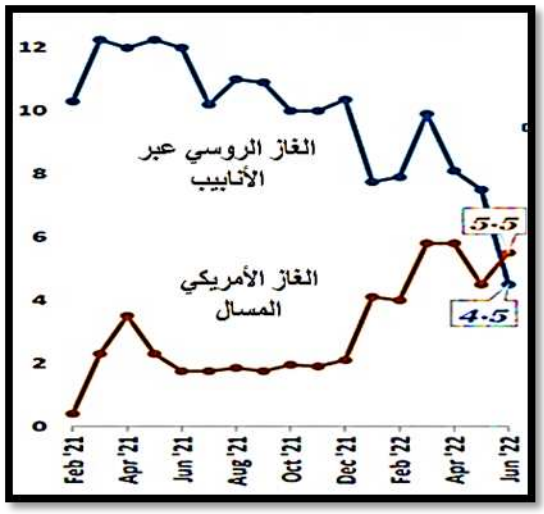
الشكل (3): العلاقة التجارية غير المتكافئة بين روسيا وأوروبا في توريد الغاز



Source: Yale School of Management, Chief Executive Leadership institute, Morgan Stanley, International Energy Agency (IEA). https://som.yale.edu

وبالمقابل تجد أوربا بدائل عديدة أقربها النرويج التي يمكنها زيادة صادراتها، أما المصادر الأخرى (الولايات المتحدة وقطر والجزائر) فتعد بديلاً محتملاً للغاز الروسي رغم كلفتها المرتفعة لضرورة تحويل الغاز إلى الحالة السائلة، لذلك فإن الغاز المسال الأمريكي المصدر إلى أوربا بلغ 5.5 مليار م^3 ليتجاوز لأول مرة الغاز الروسي المصدر البالغ 4.5 مليار م^3 في يونيو حزيران 2022 كما مبين في الشكل (4).

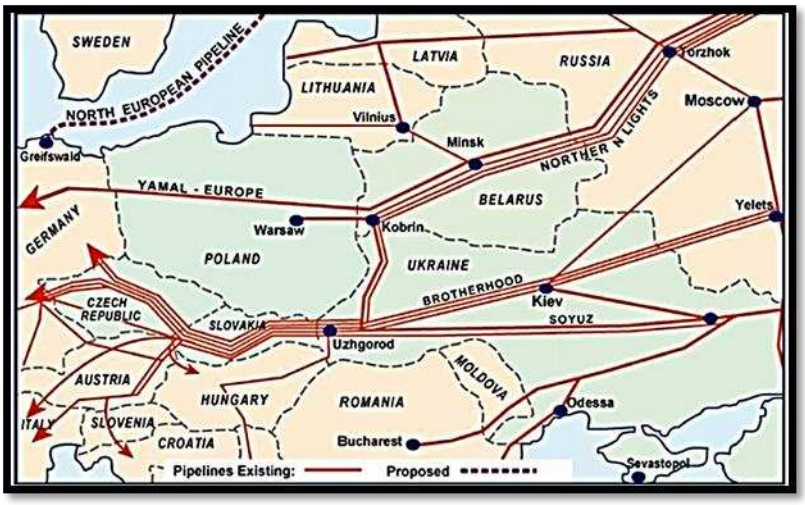
الشكل (4): حجم الواردات الأوربية من الغاز الروسي والغاز الأمريكي للمدة فبراير 2021-يونيو 2022 بالمليار متر مكعب



Source: Yale School of Management, Chief Executive Leadership institute, Morgan Stanley, International Energy Agency (IEA). https://som.yale.edu

تاريخيا يعد الغاز الطبيعي من السلع غير القابلة للاستبدال بدرجة كبيرة، أي أن تغيير سلسلة التوريد يعد مكلفاً للطرفين المصدر والمستورد، فبينما يتكبد المستورد تكاليف إضافية لبعد مسافة نقل الغاز وتحويله إلى الحالة السائلة، فإن المصدر (روسيا) ستفقد إمكانية استغلال البنى التحتية التي أنفقت عليها اموال كثيرة لنقل الغاز إلى أوربا، فكما يبين الشكل (5) فإن روسيا قد انشأت آلاف الكيلومترات من أنابيب نقل الغاز من حقولها الغربية والشمالية لإيصالها إلى اوروبا.

الشكل (5): أنابيب نقل الغاز الروسي إلى أوربا



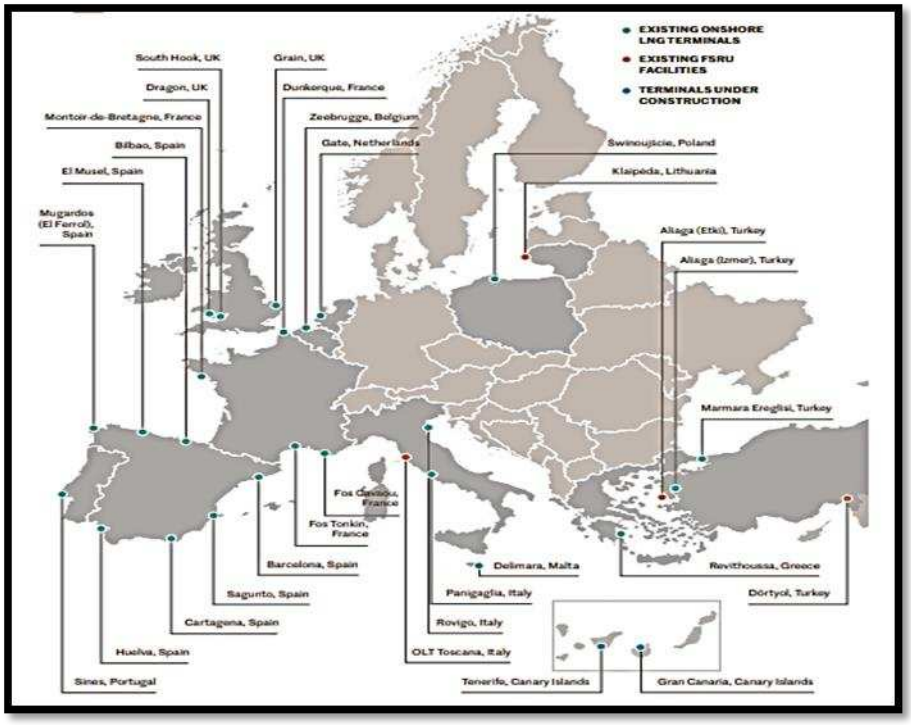
Source: Petr Binhack & Lukáš Tichý, Asymmetric interdependence in the Czech–Russian energy relations, Energy Policy journal, NO: 45, June 2012 , p56.

وفي الوقت الذي حاولت روسيا فيه التقليل من اعتمادها على بلد واحد لتصدير الغاز إلى أوربا، فإنها من جانب ربطت دول الاتحاد السوفيتي السابق وحلف وارسو السابق اقتصادياً من خلال اعتمادهم على النفط والغاز الروسيين، ومن جانب آخر حسب عقيدة (فالين – كافتسنكي/ Falin– Kvitsinky) أنشأت صندوق الاستقرار الاقتصادي عام 2004 تحسباً لامتناع هذه الدول بتصدير الغاز الروسي عبر أراضيها احتوى حوالي (155 مليار دولار عام 2008)[1].

[1] Jeffrey A. Sonnenfeld & others, op, cit, p 14.

وفي المقابل اتخذ الاتحاد الأوربي بعد أزمة الطاقة 2009/2008 عدة خطوات لتقليل اعتماده على الغاز الروسي مما أوقف مشروع أنبوب نورد ستري 2،[1] وأنشأت دول عديدة محطات تحويل الغاز المسال إلى الحالة الغازية لتتمكن من تنويع مصادر الطاقة وتجنب الابتزاز الروسي كما يبين الشكل (6).

الشكل (6): محطات تحويل الغاز الطبيعي المسال المستورد من قبل أوربا



Source: King & Spalding, LNG in Europ 2018: An Overview of LNG Import Terminals in Europe, Atlanta, (USA), p7.

أما ألمانيا فلم تكن غافلة عن خطورة الاعتماد على الغاز الروسي عندما أنشأت نورد ستريم 1 و2، ولكنها كانت تبحث عن أرخص وقود تعتمد عليه في مرحلتها الانتقالية بين الاعتماد على الطاقة النووية وبين الاعتماد على الطاقة النظيفة للرياح والشمس، أي أن اعتمادها على الغاز الروسي لم يكن دائماً وإنما من المخطط الاستغناء عنه، لذلك ليس من المجدي أن تنشأ محطات لاستقبال الغاز

[1] Abdullah, H. Q., & Merie, M. F. (2014). International competition for oil and natural gas and its impact on international relations. Tikrit Journal For Political Science, 1(1), 118-120.

المسال وتحويله إلى الصورة الغازية، إذ لم يشكل الغاز سوى 15.3% فقط من توليد الكهرباء في عام 2021، ورغم ذلك اعتمدت ألمانيا على الغاز الروسي بنسبة 32% [1].

وإذا كان يصعب على اوروبا الاستغناء عن الغاز الروسي بشكل كامل على الرغم من تنويع مصادرها، فإنها اتخذت عشر إجراءات لبداية مشوار يحقق هذا الهدف، إذ اختزلت مدة المصادقة على المشاريع المتعلقة بطاقة الرياح لزيادة قدرتها التوليدية، وعملت على إضافة سعة تخزينية للبطاريات المستعملة، كما اتجهت إلى الطاقة النووية باعتبارها مصدراً يحقق استقراراً لشبكة الطاقة، فضلاً عن العودة إلى الفحم الحجري بشكل مؤقت لتعويض النقص[2].

وتأسيساً على ذلك فإنه يمكن القول أن التحدي الذي يحدق بأمن الطاقة الأوروبي والاقتصاد ككل هو تحدٍ حقيقي، إلا أنه يمكن التحكم فيه، إذ يمكن أن يؤدي التنفيذ الكامل لخطة تنويع المصادر من قبل أوروبا إلى خفض أكثر من نصف إجمالي واردات الغاز الروسي (80 مليار متر مكعب)، مع إمكانية المحافظة على مستوى الانبعاثات المخططة لها، ومن ثم فإنها تحمي في الوقت نفسه أهدافها المناخية الخاصة بالاحتباس الحراري.

أما مشكلة روسيا فإنها متجذرة بعمق ضمن الهيكل الاقتصادي والسياسي وليست انتقالية، أي أنها غير قابلة للحل، لأنها في موقف ضعيف تجاه صادراتها من الغاز الذي يعد الأساس الأهم في الهيكل الاقتصادي الروسي، ومن جانب آخر خسرت سمعتها كشريك تجاري موثوق كممول للسلع الرئيسة بشكل إجمالي، ووقعت روسيا بهذا الضعف نتيجة ما يأتي:

على عكس ما يتوهم الكثيرون بأن روسيا يمكنها أن تعود إلى حالة الاكتفاء الذاتي التي كان عليها الاتحاد السوفيتي السابق، ذلك لأن الاقتصاد الروسي وعلى مدى ثلاث عقود واندماجه في العولمة زاد من اعتماده على علاقاته التجارية من جهة، وعلى التكنولوجيا الغربي وسلاسل التوريد من جهة اخرى، ما جعله أكثر ضعفاً في مواجهة العزلة، بينما كان الاتحاد السوفيتي يتمتع بالاكتفاء الذاتي نتيجة لتشكيل تجارته

[1] Michal wyrebkowski, Germany Must Recalibrate its energy transition, Kleinman Center for Energy policy, 20 May 2022, https://kleinmanenergy.upenn.edu/

[2] International Energy Agency, A 10-Point Plan to Reduce the European Union's Reliance on Russian Natural Gas, IEA Publications, France, 3 Mach 2022, p3.

الخارجية 10% فقط في حقبة الخمسينيات، وارتفعت لتصل إلى 25% في الثمانينيات[1]، وكانت هذه التجارة مع الدول التي تدور في فلكها (تبادل غير متكافئ لصالح روسيا)، بينما شكلت التجارة الخارجية للسلع والخدمات لروسيا عام 2020 حوالي 46.1% من الناتج المحلي الإجمالي[2].

وما يجعل روسيا ضعيفة امام مواجهة العقوبات هو عدم استعداداها المسبق لتغيير وجهة صادراتها من الغاز، إذ يتوجب عليها الآن ترك أنابيب نقل الغاز التي تمت الإشارة إليها المنشأة لنقل الغاز إلى أوربا والاعتماد على خط نقل (Power of Siberia 1) الواصل إلى الصين، والذي تم إنشاؤه عام 2014 بكلفة 45 مليار دولار وبطول 1300 ميل، ولكنه ذا قدرة محدودة 38 مليار م3 فقط ولا يصل إلا إلى حقول محدودة (Kovykta وChayanda)، وبسبب أن شبكة خطوط الأنابيب الآسيوية لا تحتوي إلا على جزء بسيط، وحتى مشاريع خطوط الأنابيب الآسيوية المخطط لها منذ فترة طويلة لا تزال بحاجة إلى سنوات لتصبح جاهزة للعمل، ناهيك عن المشاريع الجديدة التي بدأت على عجل، ما يعني أنه على روسيا الآن تحمل أعباء إنشار أنابيب جديدة، لذلك اضطرت شركة غاز بروم الروسية العملاقة ولأول مرة منذ ثلاثين عام عدم توزيع الأرباح على المساهمين، ما جعل أسهم الشركة هي الأسوأ أداءً في بورصة موسكو منذ بداية الحرب[3].

1. وما يشير إلى ضعف الموقف الروسي هو مواجهتها للتحدي التفاوضي مع الصين، إذ أرادت روسيا منذ فترة طويلة أسعارًا تتناسب مع ما تفرضه على الأوروبيين، في حين أرادت الصين دائمًا أسعارًا أقل تتماشى مع أسعار الطاقة المحلية في الصين أي أسعار تنافس أسعار الفحم.
2. وكما يبين الشكل (7)، فالأمر الأكثر أهمية هو عدم وجود ارتباط بين مصادر الغاز والحقول الغربية التي كانت تصدر إلى أوروبا وبين الأنابيب الواصلة إلى الصين، فإذا ما أرادت روسيا تصدير الغاز من حقول (يامال) وغرب سيبيريا وربطها بمصادر غاز شرق سيبيريا التي تصدر منها إلى الصين لابد من إنشاء الخط المقترح (Power of Siberia 2)، وهو أمر صعب التحقيق لعدم استعداد الصين تمويل هذا المشروع ولكلفته العالية، الأمر الذي يعني أن الغاز الروسي سيبقى في الأرض دون إمكانية استخراجه وتصديره،

---

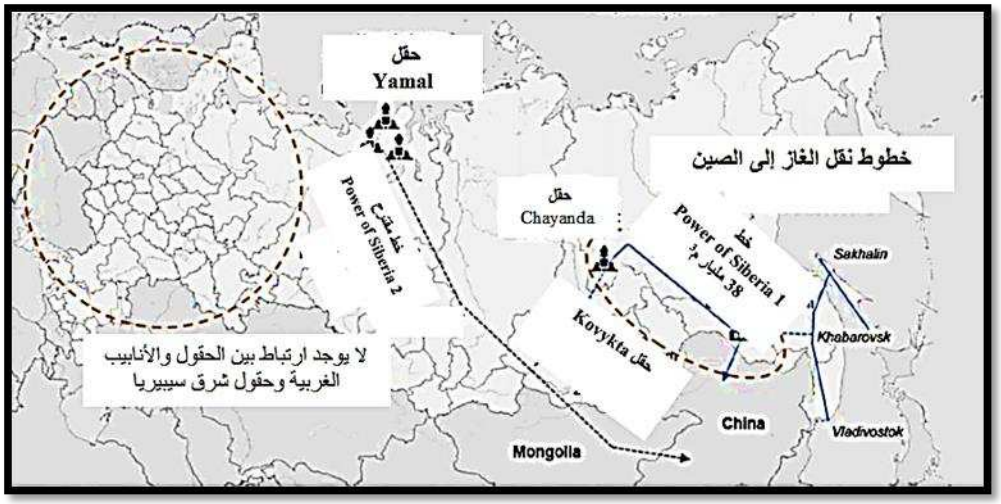
(1) Ekaterina Zhuravskaya, Sergei Guriev & Andrei Markevich, New Russian Economic History, Journal of Economic Literature, forthcoming, April 21, 2022, p12.

(2) Statistica, External trade in goods and services as a share of gross domestic product (GDP) in Russia from 2000 to 2021, Aug 9, 2022, https://www.statista.com/

(3) Sam Meredith, Gazprom shares crater after Russian energy giant cancels dividend for first time since 1998, CNBC, 30 Jun 2022, https://www.cnbc.com/

وليس من سبيل سوى تحويل الغاز في هذه الحقول إلى الحالة السائلة، لكنها ذات قدرة ضعيفة، إذ يمكن تصدير حوالي 25 مليار م^3 من الغاز المسال من حقلي (يامال وفايسوتسك)، بينما كانت تصدر من النفس الحقلين عبر الأنابيب 170 مليار م^3 سنوياً إلى أوروبا، فمن الناحية الفنية لا يمكن شحن ما كان يصدر عبر الأنابيب بواسطة الناقلات.

الشكل (7): خطوط نقل الغاز من حقول شرق روسيا وانفصالها عن غرب روسيا



Source: Jeffrey A. Sonnenfeld & others, Business Retreats and Sanctions Are Crippling the Russian Economy, Yale School of Management, August 2022, p22.

ثانياً: أثر العقوبات على النفط الروسي

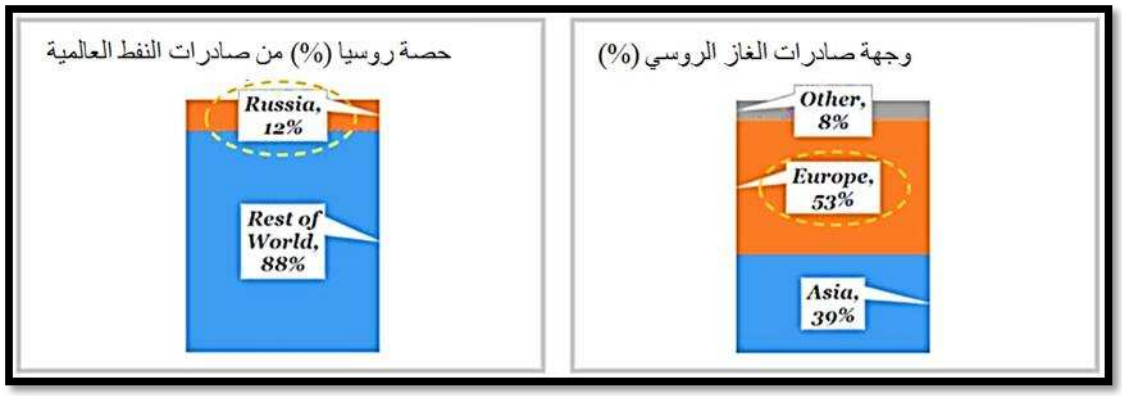
تعد روسيا ثالث أكبر منتج للنفط في العالم، إذ وصل إنتاجها 11.3 مليون برميل يومياً في يناير 2022 بعد المملكة العربية السعودية المنتجة 12 مليون برميل يومياً والولايات المتحدة الأمريكية المنتجة 17.6 مليون برميل يومياً، وتعد صادرات النفط هي أساس الاقتصاد الروسي وتم الاعتماد عليه أكثر بكثير من الغاز، ففي عام 2021 بلغ إجمالي الإيرادات من صادرات النفط حوالي 45% من إيرادات الميزانية الروسية، أي ثلاثة أضعاف الإيرادات من صادرات الغاز الطبيعي، وتهدف روسيا مغادرة حقول النفط في غرب سيبيريا المتراجعة في إنتاجها والتحول نحو حقول جديدة فأنشأت مشاريع قرب القطب الشمالي مثل شبه جزيرة (يامال).[1]،

[1] International Energy Agency, Russian supplies to global energy markets: Oil Market and Russian Supply, https://www.iea.org/

ويشكل النفط العامل الأهم في نهضة روسيا الاتحادية من جديد في الألفية الجديدة، إذ بارتفاع الأسعار من 30 دولار للبرميل في عام 2003 إلى 147.30 دولار في 2008، تحقق نمو كبير في الاقتصاد الروسي، فتمكنت بين عامي 2000 و 2012، أن تضاعف صادراتها النفطية ثمان أضعاف، ما ساعد الحكومة على ملء خزائن صندوقها السيادي[1].

وتنطبق العلاقة غير المتكافئة بين روسيا وأوروبا في النفط أيضاً، إذ تحتاج روسيا إلى أن تصدر النفط أكثر من حاجة العالم (وأوروبا خصوصاً) إلى النفط الروسي، فكما يبين الشكل (8) فإن النفط الروسي يشكل 12% فقط من النقط العالمي المصدر، بينما يتجه 53% من هذا النفط إلى أوروبا، ما يعني أن أثر العقوبات الأوربية سيكون له أثر كبير ولاسيما على المدى الطويل.

الشكل (8): العلاقات غير المتكافئة بين روسيا وأوروبا



Source: Yale School of Management, Chief Executive Leadership institute, Morgan Stanley, International Energy Agency (IEA). https://som.yale.edu

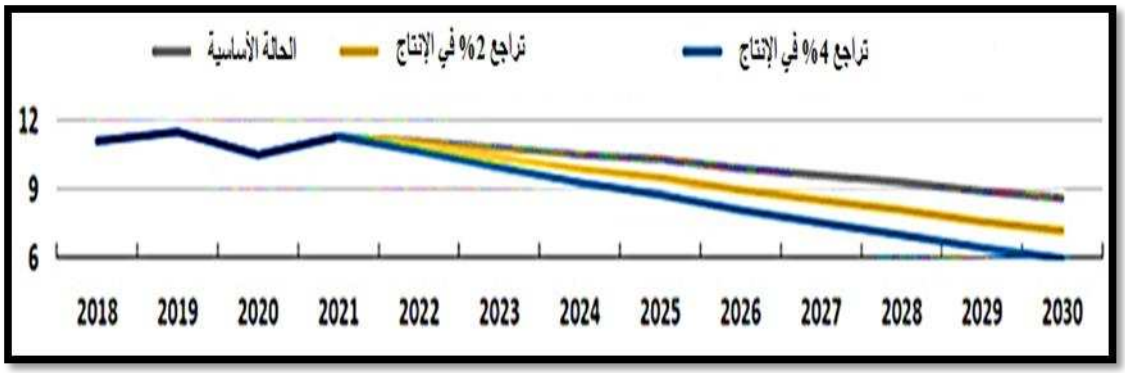
وانعكست العقوبات الدولية على قطاع النفط الروسي منذ غزوه لجزيرة القرم عام 2014، حيث استهدفت العقوبات قدرة روسيا على مواصلة تطوير قدراتها من خلال فرض عقوبات على نقل تكنولوجيا النفط، مما أعاق من تطوير حقولها النفطية ولاسيّما الحقول غير التقليدية التي تحتاج إلى تقنيات خاصة للاستخراج، كما تم حضر تصدير المعدات المستخدمة لاستخراج النفط في منطقة القطب الشمالي، والمعدات

[1] Li-Chen Sim, The Rise and Fall of Privatization in the Russian Oil Industry, Palgrave Macmillan, Reviewed by Robert Legvold, Foreign Affairs, 2008.

الخاصة باستخراج النفط من الصخور الزيتية، والمعدات المستخدمة في منصات الحفر الأفقي، وباتت رويا تفتقر إلى معدات التكسير الهيدروليكي[1].

ويتوقع تراجع إنتاج النفط في روسيا على الأمد الطويل وذلك لتأثر حقول النفط في القطب الشمالي من جهة، واعتماد روسيا الحالي على الحقول التي أوشكت على النضوب، إذ تصل نسبة النضوب العالمية 6%، وهو أمر طبيعي، إلا أن روسيا غير قادرة على استبدالها بحقول جديدة، وقد فجاءت توقعات وزارة المالية الروسية بانخفاض الانتاج بنسبة 9-17% عام 2022 نتيجة تراجع الاستخراج وتراجع الطلب بسبب العقوبات الاقتصادية[2].أي أن من المرجح وبالنظر إلى مجموعة العوامل (نقص رأس المال الأجنبي والمعرفة الفنية، أي تزايد التحديات التكنولوجية اللازمة للوصول إلى نفط القطب الشمالي، وانسحاب شركات الطاقة الغربية) قد تشهد روسيا انخفاضًا في قدرة إنتاج النفط على المدى الطويل في أحدى السيناريوهات إلى حوالي 6 مليون برميل في اليوم بحلول نهاية العقد، وكما مبين في الشكل (9).

الشكل (9): الإنتاج الروسي (بالمليون برميل يومياً) المتوقع إلى عام 2030 في ثلاث سيناريوهات محتملة



Source: Yale School of Management, Chief Executive Leadership institute, Morgan Stanley, International Energy Agency (IEA). https://som.yale.edu

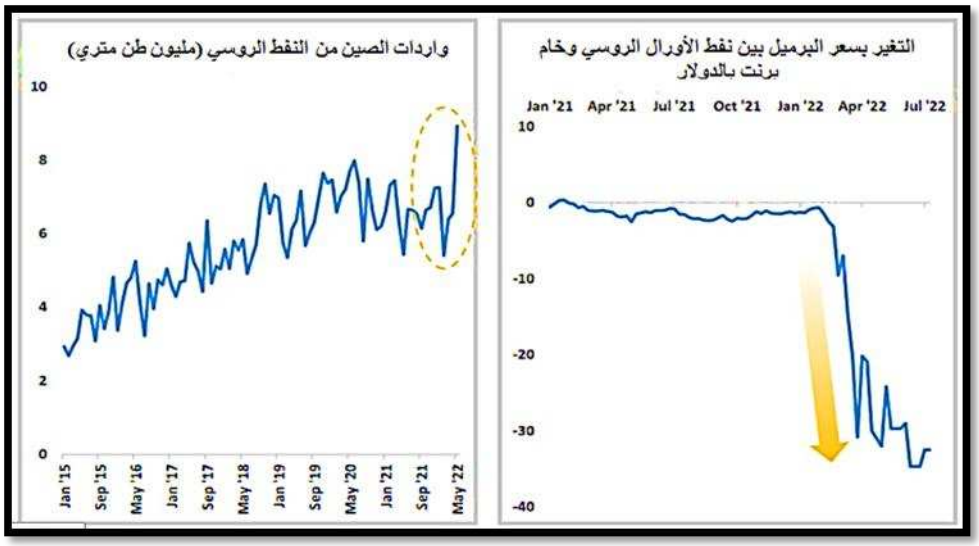
وكما هو الحال في صادراتها من الغاز الطبيعي، فكرد فعل للانخفاض المفاجئ في الطلب على النفط من أوروبا، تهدف روسيا إلى التحول نحو الشرق، لاسيّما وأنه هذه السلعة أكثر قابلية للاستبدال، ويعد التحول نحو الشرق أقل تحديًا من الناحية اللوجستية مما هو عليه في حالة الغاز الطبيعي، إلا أنه من

(1) Tatiana Mitrova, Ekaterina Grushevenko & Artyom Malov, The Future Of Oil Production In Russia: Life Under Sanctions, SKOLKOVO Energy Centre, Moscow School of Management, March 2018, p6-8.

(2) Enerdata, Russia's oil production forecasted to fell by at least 9% in 2022, 29 Apr 2022, https://www.enerdata.net

المستحيل إن تستوعب الأسواق الشرقية المتمثلة بالصين والهند جميع صادرات روسيا البالغة(6 مليون برميل يومياً)، كما أن هذا التحول لن يكون مفيداً كما هو متوقع، إذ تشترط الصين أسعار خصم كبيرة تصل إلى 35 دولار للبرميل الواحد، فعلى الرغم من إعلان زيادة كبيرة فيما تستورده الصين من النفط الروسي، إلا أن الواقع يشير إلى أن الفارق في الكمية سيضيع بسبب الفاق في السعر كما يبين الشكل (10).

الشكل (10): كمية ما تستوره الصين بالطن المتري من النفط الروسي للمدة (يناير 2015- مايو 2022) والتغير في السعر بالدولار للبرميل للمدة (يناير 2021-يوليو 2022).



Source: Yale School of Management, Chief Executive Leadership institute, Morgan Stanley, International Energy Agency (IEA). https://som.yale.edu

الخاتمة

يخلص البحث إلى أن روسيا الاتحادية تتعرض إلى عقوبات هي الأشد في تاريخها ومن تحالف دولي كبير تم فيه استغلال طبيعة الاقتصاد الروسي المندمج اندماجاً كبيراً بالأسواق العالمية، واعتماده الكبير على صادرات موارده الطبيعية للطاقة ولاسيّما إلى أوربا، ما يجعل علاقته التجارية معها غير متكافئة، ويحدث ذلك في ظل ظروف اقتصادية طاردة لرؤوس الأموال.

وعلى الرغم من تأثر الاقتصاد العالمي سلباً بهذه العقوبات، إلا الاقتصاد الروسي هو الأكثر تضرراً وخسارة ولاسيّما على المدى الطويل، إذ يصعب إيجاد أسواق للصادرات الروسية من الغاز والنفط تعوض الطلب الأوربي، كما يصعب بناء بنى تحتية لإيصال حقول الغاز الغربية والشمالية بدول آسيا التي يمكنها استيراد الغاز الروسي.

وبناءً على ذلك، فإن على صانع القرار الروسي العمل على إنهاء أسباب فرض العقوبات من خلال التوصل إلى تفاهمات وتسويات سياسية مع أوكرانيا من جهة، والتحالف الغربي من جهة أخرى، وعدم الاعتماد على إمكانية ان تعوض العلاقات الاقتصادية مع دول آسيوية مثل الصين علاقاتها الدولية مع دول العالم، إذ تضطر روسيا إلى تصدير مواردها بخصم كبير إلى هذه الدول وبكميات محدودة.

Conclusion:

Federation is facing the most severe sanctions in its history, coming from a large international coalition that exploited the nature of the integrated Russian economy in the global markets and its heavy reliance on energy exports, especially to Europe. This imbalance in trade relations creates challenging economic conditions for Russia, particularly in terms of its financial resources.

Despite the global economy being negatively impacted by these sanctions, the Russian economy suffers the most significant losses, especially in the long term. It becomes difficult to find markets for Russian gas and oil exports that can compensate for the European demand. Additionally, constructing the infrastructure to deliver Western and Northern gas fields to Asian countries capable of importing Russian gas presents further challenges.

Therefore, Russian decision-makers are required to work on addressing the reasons for imposing sanctions by reaching political understandings and settlements with Ukraine on one hand and the Western alliance on the other. They should not rely on the possibility that economic relations with Asian countries such as China can replace their international relations with the rest of the world. This is because Russia is compelled to export its resources to these countries at significant discounts and limited quantities.

المصادر

1. عدنان طه الدوري وعبد الأمير عبد العظيم، القانون الدولي العام : الأحكام المنظمة للعلاقات الدولية وقت السلم والحرب، منشورات الجامعة المفتوحة، 1994
2. الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، https://www.un.org
3. Alexander Abramov, Alexander Radygin and Maria Chernova, State-Owned Enterprises in the Russian Market. Ownership Structure and their Role in the Economy, Russian Journal of Economics 3, no. 1 (2017)
4. Anis Kluge, Mounting Pressure on Russia's Government Budget: Financial and Political Risks of Stagnation, German Institute for International and Security Affairs,Berlin, February 2019
5. Ben Mcclure, Why Investing in Russia Is Risky Business, investopedia, Reviewed by: JULIUS MANSA, 1 August 2022, https://www.investopedia.com/
6. Bloomberg News, Russia Hides Budget Spending But Shows How Ruble Hit Oil Revenue, 22 June, 2022, https://www.bloomberg.com/news
7. Ekaterina Zhuravskaya, Sergei Guriev & Andrei Markevich, New Russian Economic History, Journal of Economic Literature, forthcoming, April 21, 2022..
8. Enerdata, Russia's oil production forecasted to fell by at least 9% in 2022, 29 Apr 2022, https://www.enerdata.net
9. European Council, European Council meeting (23 and 24 June 2022), Brussels, 24 June 2022, EUCO 24/22
10. European parliament (IN-Depth analysis), Economic repercussions of Russia's war on Ukraine – Weekly Digest journal, Economic Governance Support Unit (EGOV) Directorate-General for Internal Policies, PE 699.544 - 1 July 2022.
11. Ewa Krukowska, EU Plans Steps to Cushion Impact of Sudden Russian Gas Halt, Bloomberg Middle East Edition, June 2022 https://www.bloomberg.com/news
12. Fitch Ratings, Claudia Carpenter, Fitch's 2017 Oil Break Even, Bloomberg, 6 April 2017, https://www.bloomberg.com
13. G7 Germany 2022, G7 Leaders Communiqué, Elmau, 28 June 2022
14. Gan Integrity, Russia Corruption Report, https://www.ganintegrity.com
15. Giacomo Luciani, Allocation vs. Production States. A Theoretical Framework, in The Arab State, (Berkeley, 1990).
16. IMF, Revenue Administration. Administering Revenues from Natural Resources – A Short Primer (Washington, D.C., July 2014)
17. International Energy Agency, A 10-Point Plan to Reduce the European Union's Reliance on Russian Natural Gas, IEA Publications, France, 3 Mach 2022.
18. International Energy Agency, Russian supplies to global energy markets: Oil Market and Russian Supply, https://www.iea.org/
19. Jeffrey A. Sonnenfeld & others, Business Retreats and Sanctions Are Crippling theRussian Economy, Yale School of Management, August 2022
20. Khodorkovsky, SUMMARY BIOGRAPHY, https://www. Khodorkovsky.com
21. King & Spalding, LNG in Europ 2018: An Overview of LNG Import Terminals in Europe, Atlanta, (USA).

22. Li-Chen Sim, The Rise and Fall of Privatization in the Russian Oil Industry, Palgrave Macmillan, Reviewed by Robert Legvold, Foreign Affairs, 2008.
23. Martin Chorzempa, Export controls against Russia are working—with the help of China, peterson institute for international economics, June 27, 2022, https://www.piie.com
24. Michal wyrebkowski, Germany Must Recalibrate its energy transition, Kleinman Center for Energy policy, 20 May 2022, https://kleinmanenergy.upenn.edu/
25. Miguel Otero Iglesias, Can the Russian economy withstand the sanctions?, Elcano Royal Institute, 7 April 2022.
26. Minfin Rossii, O srednej cene nefti marki Urals po itogam janvarja – dekabrja 2017 goda [on the average price of Urals oil from January–December 2017], 14 Febru- ary 2018, https://www.minfin.ru
27. Morgan Stanley & Co. international, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Russia & Mining/ EEMEA: Navigating the Volatility
28. Nicholas Mulder, THE SANCTIONS WEAPON: Economic sanctions deliver bigger global shocks than ever before and are easier to evade, IMF, finance & Development, June 2022
29. Petr Binhack & Lukáš Tichý, Asymmetric interdependence in the Czech–Russian energy relations, Energy Policy journal, NO: 45, June 2012
30. Sam Meredith, Gazprom shares crater after Russian energy giant cancels dividend for first time since 1998, CNBC, 30 Jun 2022, https://www.cnbc.com/
31. Statistica, External trade in goods and services as a share of gross domestic product (GDP) in Russia from 2000 to 2021, Aug 9, 2022, https://www.statista.com/
32. Stefan Wagstyl, Russia: Riding with the Rentiers, Financial Times, 8 July 2011, https://www.ft.com
33. Tatiana Mitrova, Ekaterina Grushevenko & Artyom Malov, The Future Of Oil Production In Russia: Life Under Sanctions, SKOLKOVO Energy Centre, Moscow School of Management, March 2018.
34. The Guardian, Police raid offices of BP's Russian joint venture, https://www.thegurardian.com
35. The World Bank, GDP per capita (current US$), https://www. Data.worldbank.org
36. U.S. Energy Information Administration. Russia: Overview, https://www.eia.gov
37. Worldometer, Countries in the world by population (2021), https://www.worldometers.info/
38. Yale School of Management, Chief Executive Leadership institute, Morgan Stanley, International Energy Agency (IEA). https://som.yale.edu
39. Abdullah, H. Q., & Merie, M. F. (2014). International competition for oil and natural gas and its impact on international relations. Tikrit Journal For Political Science, 1(1).
40. Tawfeeq, S. N., Hammed, K. N., & Saadoun, J. K. (2022). The role of US financial institutions in the international economic sanctions mechanism. *Tikrit Journal For Political Science*, *4*(26).